الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني

بخات كلتومة

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

الجزائر

الملخص:

التقاضي الإلكتروني آلية مستحدثة تعنى بتسيير العمل القضائي على نحو سلس و بوتيرة منتظمة و هو ضرورة حتمية فرضتها عملية التحول إلى عصر التقنية و الرقمنة المعلوماتية بحيث يعتمد التقاضي الإلكتروني في تطبيقه على وسيط إلكتروني يتمثل في وسائل الإعلام والإتصال الحديثة, و نتيجة للمردودية التي تعود على إنجاز العمل القضائي في ظل إتباع التقاضي الإلكتروني لجأت مختلف الدول إلى إعتماد هذا الأخير كأسلوب متبع في إدارة مرفق القضاء .

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني – الوسيط الإلكتروني – وسائل الإعلام والإتصال – الرقمنة المعلوماتية

Conceptual framework for electronic litigation

Bekhat keltouma

Faculty of Law and Political Science Dr. Moulay Al Taker University - saida- Algeria

Summary:

E-litigation is an innovative mechanism for the smooth and regular functioning of the judiciary. It is imperative that it be imposed by the process of transition to the age of technology and information digitization so that e-litigation is applied to an electronic medium of modern media and communication. As a result of the feasibility of completing judicial work under electronic litigation, various States have adopted the latter as a method of administering the judicial facility.

Keywords: E-litigation - E-broker - Media & Communication - Digitization

المقدمة :

عرف العالـم في الآونة الأخيرة عصرا جديدا من التطور نظرا للتغير الجذري الـحادث إذ جرى التعبير عنه بالعديد من الـمسميات منها على سبيل المثال الثورة التقنية العلمية أو عصر تقنية المعلومات , وقد إجتمعت هذه المسميات جميعا في وصف هذه المرحلة التي تتميز بالسيل المتدفق للمعلومات صعبة الإدراك سواءا لحجمها أو تنوعها أو حتى لكثافة عرضها, هذا ما إنعكس إيـجابا على الوسائل التقنية خاصة تلك المتصلة بـمجال الإعلام و الإتصال .

الإنفجار المعلوماتي الحاصل أثر على مـجريات حياة الأفراد وخلق ما يسمى بـمجتمع المعلومات, ونجد أن نقاط هذا التحول قد برزت في مجالات عدة أهـمها التجارة الإلكترونية التـي خطت شوطا كبيرا فيما تعلق بالتعاقد والدفع الإلكترونيين وكذا التعيلم الإلكترونـي و الحكومة الإلكترونية.

هذا التطور رغم آثاره الإيـجابية الـجمة إلا أنه لم يسلم من وجود نقاط سلبية فيه منها الجرائم الإلكترونية, بحيث تتميز هذه الأخير بمفهوم مـختلف عن نظيرتها التقليدية خاصة فيما تعلق بالمسرح الإفراضي للجريمة و كونها جريـمة عابرة للحدود , مما يضع العدالة الجنائية أمام تـحدي كبير في سبيل القبض على الـجاني وهذا ما دفع المشرعين عبر دول العالم إلى وضع نصوص قانونية تجرم هذا النوع من الجريمة في سبيل الحد منها.

الـجانب الموضوعي للنص التجريمي مهما بلغ تطوره و دقته إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الغاية منه إذا كان جانبه الإجرائي ضعيفا و غير مواكبا له , لذا لا يمكن تـحقيق العدل دون وجود عدالة إجرائية مسايرة للتطور التقني و هذا ما إهتم به المشرعين عبر العالم .

أهمية الدراسة :

يكتسي التقاضي الإلكتروني أهمية كبيرة نظرا لـحداثته بالمنظومة القضائية للدول , كذلك بإعتباره آلية مـمتازة لمواجهة الظروف الطارئة التي من شأنـها إعاقة السير السلس

للإجراءات القضائية لا سيما في ظل إنتشار الأوبئة وصعوبة الحصول على الأدلة من الشهود لإستحالة حضورهم أمام السلطات المختصة وهذا فضلا عن دوره في حماية الشهود المعرضين للخطر بالحفاظ على سرية هويتهم وأمانهم, مع إرتباط التقاضي الإلكتروني بحقوق الأفراد وحرياتهم أين يظهر هذا الإرتباط في سرعة الفصل بالدعاوى القضائية .

أهداف الدراسة :

تتمثل الأهداف المرجو تحقيقها من خلال هذه الدراسة في تسليط الضوء على التقاضي الإلكتروني بإعتباره موضوع الساعة, مع إبراز مدى تأثيره كبديل للتقاضي التقليدي على ضمانات المحاكمة العادلة و يضاف لذلك ضرورة معرفة متطلبات تطبيق هذا النظام الجديد في جهاز العدالة بشكل يأتي ثماره المرجوة منه .

إشكالية الدراسة :

بناءا على ما تقدم طرحه يمكننا صياغة إشكالية الدراسة كما يلي : ما مدى تأثير الثورة المعلوماتية على المنظومة القضائية بدول العالم ؟

سيتم معالجة هذه الدراسة في مبحثين موضحين كلآتي :

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني .

المبحث الثاني: الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني و متطلباته .

المبحث الأول

مفهوم التقاضي الإلكتروني

مصطلح التقاضي الإلكتروني مصطلح حديث ظهر في سنوات السبعينات من القرن الماضي كبديل للتقاضي التقليدي, بحيث يتفقان في الموضوع و كذا أطراف الدعوى فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام الجهة القضائية المختصة و لكنهما يختلفان في طريقة سير الدعوى ففي التقاضي الإلكتروني يتم سير الدعوى عن طريق الوسيط الإلكتروني الأمر الذي يجعله يتميز بالعديد من الخصائص .

وبذلك من خلال هذا المبحث سوف نستعرض مفهوم التقاضي الإلكتروني ضمن مطلبين تعريف التقاضي الإلكتروني (المطلب الأول) ثم خصائص و صور التقاضي الإلكتروني (المطلب الثاني).

المطلب الأول :تعريف التقاضي الإلكتروني .

إن البحث في تعريف التقاضي الإلكتروني يتطلب التطرق إلى مدلوله اللغوي (الفرع الاول) ومدلوله الإصطلاحي(الفرع الثاني).

الفرع الأول : المدلول اللغوي.

التقاضي من قضى والقضاء وأصله قضايُ لأنه من قضيت والجمع الأقضية والقضايا واستقضى فلان أي جعل قاضيا يحكم بين الناس, وأما التقاضي فمعناه في اللغة القبض لأنه تفاعل من قضى يقال: تقاضيت ديني و اقتضيته بمعنى أخذته[1].

وبذلك يكون التقاضي لفظا مأخوذا من الفعل قضى على سبيل المفعولية المطلقة من قضى يقضي قضاءا وتقاضيا, والتقاضي هو رفع الأمر إلى الحاكم ليقضي و يحكم به[2].

الفرع الثاني : المدلول الإصطلاحي .

عرف جانب من الفقه التقاضي الإلكتروني بأنه: "حوسبة الإجراءات القضائية بتحويل الإجراءات التقليدية من الشك الورقي إلى الشكل الالكتروني حيث تتم الحوسبة في الإجراءات فقط دون الموضوع "[3].

وعرفه جانب من الفقه على أنه: "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص

---

[1]- إبن منظور , لسان العرب , دار المعارف , مصر , بدون سنة نشر, ص 3665 .

[2]- هدى عبدلي الكعابي , محمد الجراوي , التقاضي عن بعد , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية و السياسية , بدون ذكر مصدر , عدد 1 , 2016 , ص138.

[3]- حايطي فاطيمة , نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي و تحديات القضاء الرقمي , مجلة الدراسات القانونية , مخبر تشريعات حماية النظام البيئي , جامعة ابن خلدون , تيارت , مجلد 7 , عدد 1 ,2021 , ص 138.

وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض و إرسال إشعار إلى المتقاضي يفيد علما بما تم بشأن هذه المستندات"[1].

وهناك جانب من الفقه عرفه بأنه: "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى و مباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة , ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) و برامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية , بنظر الدعاوى والفصل فيها وتنفيذ الأحكام , بغية الوصول إلى فصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين "[2].

بالرجوع إلى مختلف هذه التعاريف الفقهية نجد أنها في تعريفها للتقاضي الإلكتروني جمعت بينه وبين الوسائط أو الوسائل الالكترونية التي تستخدم في مختلف مراحله وإجراءاته, وبذلك يمكن أن نعرف التقاضي الإلكتروني بأنه: نظام قضائي معلوماتي جديد يتم تطبيق مختلف إجراءاته إلكترونيا أي بالإستعانة بوسائط إلكترونية على غرار البريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت وغيرها وذلك لتسهيل إجراءاته على المتقاضين و تحقيق الفصل السريع في الدعوى.

المطلب الثاني: خصائص وصور التقاضي الإلكتروني .

يختلف نظام التقاضي الإلكتروني عن التقاضي العادي في نقاط عدة جعلت مختلف الدول تتجه إلى تبني التقاضي الإكتروني وتطبيقه بنظامها القضائي لما له من أثر إيجابي على سير مرفق القضاء .

سنتطرق ضمن هذا المطلب إلى خصائص التقاضي الإلكتروني (الفرع الأول) ثم صوره (الفرع الثاني).

---

[1] – هدي عبدلي الكعابي , محمد الجراوي , المرجع السابق , ص282.

2– حازم محمد الشرعة, التقاضي الإلكتروني و المحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية و كفرع من فروع القانون بين النظرية و التطبيق , ط الأولى , دار الثقافة للنشر و التوزيع , الأردن , 2010 , ص 57.

الفرع الأول: خصائص التقاضي الالكتروني

من بين الخصائص التي يتميز بها ما يلي :

أولا : تعزيز الوسائل المتبعة في التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة .

يعد إستغلال تكنولوجيا الإتصال الحديثة في الإجراءات الجزائية أمر يسهم في تفعيب و تسهيل التعاون القضائي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة , وذلك على أساس تكفل الجهة القضائية التي تنظر في الدعوى العمومية الناشئة عن هذه الجريمة بإتخاذ إجراءات التحقيق المطلوبة بنفسها دون انتظار القيام بذلك من قبل الجهة القضائية التابعة للدولة المراد القيام بهذا الإجراء فيها.[1]

مع الأخذ بعين الإعتبار أن يتم التعاون القضائي في ظل إحترام مبدأ المعاملة بالمثل و في حدود ما تنص عليه المعاهدات و الإتفاقيات الدولية .

ثانيا :القضاء على مظاهر الفساد في مرفق القضاء .

في ظل نظام التقاضي العادي نجد أن المحاكم التقليدية تعاني من تفشي الفساد بصورة واضحة وبمظاهر مختلفة خاصة ضمن الجهاز الإداري لوزارة العدل, فلا يزال الإداريون بقطاع العدالة يرتكبون حالات صارخة من الفساد والتواطؤ مع الخصوم والإهمال.[2]

التقاضي الإلكتروني الذي يتم عن بعد نظرا لاستعماله وسائط إلكترونية في إجراءاته يقلل إلى حد كبير من هذه التجاوزات, إذ يقلل منخطر ضياع و تلف المستندات الورقية إضافة إلى تفادي تعطيل الدعاوى من قبل الموظفين المتواطئين مع الخصم.

ثالثا : الإنتقال من النظام الورقي إلى النظام الرقمي .

أهم خاصية تميز نظام التقاضي عن بعد – التقاضي الإلكتروني –الإستعانة بالوسائل الإلكترونية و الإستغناء عن الوثائق الورقية , بحيث في الإجراءات و المراسلات بين طرفي الدعوى يتم الإعتماد على الدعامة الرقمية عوض الدعامة الورقية.[3]

---

[1]– صفيان براهيمي, مكانة آلية المحادثة المرئية عن بعد في التعاون الدولي لمتابعة الجريمة , المجلة الأكاديمية للبحث القانوني , جامعة تيزي وزو, مجلد12, عدد1, 2021, ص 517.

[2] أشرف جودة محمد محمود , المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر , مجلة الشريعة و القانون ,جامعة الأزهر ,مصر , عدد 35 جزء3, 2020,ص 51.

[3]–ميموني حاجي , التقاضي عن بعد , ص3, تاريخ الإطلاع 2022/09/14 https://www.academia.edu

ونتيجة لذلك تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الذي يمكن لطرفي النزاع إعتماده في حالة نشوئه و دليل من أدلة الإثبات الإلكترونية , كما أن استخدامها يتيح إمكانية التخلص من الملفات الورقية الهائلة و تساعد في عملية حفظ و نقل هذه الأخيرة و كذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي للملفات و ما يترتب عنها من ضياع و فقدان لها , كما تتيح سهولة الإطلاع و الوصول إلى ملفات الدعاوى بشكل أيسر وأسرع.[1]

رابعا :استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي.

العنصر الجوهري الذي يميز التقاضي الإلكتروني هو استعمال الوسيط الإلكتروني في إجراءاته إذ يعرف هذا الأخير بأنه جهازكمبيوتر متصل بشبكة الإتصالات الدولية (الانترنت)أو شبكة إتصال خارجي خاصة (الإكسترانت) التي تقوم بنقل الإرادة الإلكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع[2] .

خامسا : السرعة في إنجاز إجراءات التقاضي .

المحاكمة لا تكون فعالة و لا موثوقة إذا صدر القرار القضائي الذي ينهي النزاع عقب إجراءات طويلة ,فالتباطئ غير المبرر يعد إنتهاكا لحق المتقاضي بحيث يفقد الحكم فائدته بالنسبة للمتقاضي فالسير الحسن للقضاء يرتكز على غياب التأخير المفرط في الحصول على الحكم .[3]

ونجد أن عملية التقاضي عبر شبكة الإنترنت تسهم بشكل فعال في إتمام إجراءات التقاضي بسرعة , إذ تتيح إرسال وإستلام المستندات دون الحاجة إلى التنقل مما يوفر الوقت المال و الجهد .

سادسا : سداد مصاريف الدعوى إلكترونيا.

مع تطور التكنولوجيا ظهرت وسائل متطورة كأسلوب مبتكر لسداد المستحقات بواسطة الدفع الإلكتروني محل النقود العادية, وتتضمن وسائل الدفع الإلكتروني

---

[1]- سنان سليمان سنان الطياري الظهوري ,إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإمراتي ,بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الباكالوريوس في القانون , كلية القانون , جامعة الشارقة , 2020/2019, ص 26.

[2]- عصماني ليلى , نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية , مجلة المفكر ,جامعة وهران 2, عدد13 , ص 118.

[3]- بن اعراب محمد , حومر عبد الغاني , الحق في المحاكمة السريعة كأحد مقومات المحاكمة المنصفة , مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية , جامعة سطيف 2, مجلد 7 , عدد 1 ,2021 ,ص 20.

المستخدمة في التجارة الإلكترونية عدة وسائل منها البطاقات البنكية[1], الأوراق التجارية البنكية والنقود الإلكترونية[2] والشيك الإلكتروني , فإستخدام هذه الوسائل تمكن المتقاضي من دفع الرسوم القضائية دون إضطراره للحضور الشخصي للمحكمة ودفع الرسوم القضائية نقدا .

سابعا : إثبات إجراءات التقاضي .

الوجود المادي للمعاملات التقليدية لا يتجسد إلا من خلال دعامة ورقية ملموسة مرفقة بتوقيع يدوي بخلاف التقاضي الإلكتروني الذي يرتكز على الدعامة الإلكترونية في سير إجراءاته إذ يتم إثباته عن طريق المستند الإلكتروني و التوقيع الإلكتروني , بحيث تتبلور حقوق أطراف التعاقد ضمن المستند الإلكتروني فهو المرجع لما إتفق عليه الطرفان و التوقيع الإلكتروني هو الذي يضفي الحجية القانونية على هذا المستند [3].

ثامنا : حماية الشهود و المجني عليهم .

إن دمج التقنيات الحديثة بالعمل القضائي و على الخصوص عملية سماع الشهود و المجني عليهم طريقة فعالة لضمان سلامتهم ,بحيث تمكن أساليب التقاضي الحديثة من الحصول على إفادات مختلف الأشخاص المتعاونين مع العدالة دون تعريضهم لخطر الكشف عن مكان تواجدهم للجماعات الإجرامية , كما و تتجه التشريعات الجنائية إلى استخدام هذه التقنيات في مجال التحقيق المحاكمات الخاصة بالقصر و ذلك تلافيا للآثار النفسية الضارة التي تصاحب حضور القاصر بشكل شخصي لجلسات المحاكمة و أمام الجميع [4].

---

[1]- ترجمان نسيمة , آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية , مجلة علمية دولية محكمة , مخبر السيادة و العولمة , جامعة يحيى فارس , المدية ,مجلد 5 , عدد2 , 2019 ,ص 125 .

[2]- النقود الإلكترونية :" مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة و تستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما"أنظر : خالد ممدوح إبراهيم ,التقاضي الإلكتروني الدعوى الإلكترونية و إجراءاتها أمام المحاكم ,دار الفكر الجامعي , ط الأولى مصر ,2008, ص 88.

[3]- سنان سليمان سنان الطياري الظهوري , المرجع السابق , ص 28.

[4]- صفيان محمد شديفات , التحقيق و المحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال vidéoconférence , مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون , جامعة العلوم الإسلامية , الأردن , مجلد 42 , عدد1 , 2015 , ص 356.

الفرع الثاني : صور التقاضي الإلكتروني .

للتقاضي الإلكتروني صورتان الأولى " التقاضي بوسائل إلكترونية " أو " المحكمة بوسائل إلكترونية " أما الصورة الثانية يطلق عليها مصطلح " القضاء الإلكتروني " أو " المحكمة الإلكترونية " .

أولا : المحكمة بوسائل إلكترونية.

تقوم هذه الصورة على استغلال وسائل الإتصال الحديثة في التقاضي خاصة الحاسب الآلي وشبكة الانترنت [1] , فتزول الآلية التقليدية في تدوين الإجراءات الجزائية و تحل محلها آليات برمجة متطورة تختلف شكلا و مضمونا فيتم بذلك إيداع ملف الدعوى و الأوراق لدى المحكمة أين تخزن هذه المعلومات على موقع المحكمة الرقمي و تحفظ , ويكن لأطراف الدعوى الإطلاع عليها دون الحاجة للذهاب لمقر المحكمة [2] .

وهذه الصورة من التقاضي الإلكتروني تضمن وجود محكمة في أي مكان و أي وقت في ظل شبكة المعلومات و هذا سيؤدي حتما إلى سرعة البت في كافة الدعاوى و توفير الوقت و الجهد على المتقاضين و محاميهم [3] .

ثانيا : المحكمة الإلكترونية .

هي محكمة لا حضور فيها للخصوم أو ممثليهم, وإنما تتم فيها جميع مراحل المحاكمة من تحقيق و مرافعة و تقديم للأوراق و المستندات عبر شبكة الإنترنت و حتى تبادل العرائض بما في ذلك الإطلاع عليها و إصدار الحكم [4] .

حيث تتم المحكمة الإلكترونية بطريقة سمعية بصرية عبر شبكة دولية مفتوحة الإتصال عن بعد دون الحاجة إلى تواجد أطراف النزاع و القضاة في مكان واحد [5] .

هذه الصورة تعتمد بشكل كبير على استعمال آليات الإتصال الحديثة أكثر من نظيرتها الأولى حتى أثناء المداولات التي تسبق النطق بالحكم .

---

[1] – أحمد هندي , التقاضي الإلكتروني بإستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي (دراسة مقارنة) , دار الجامعة الجديدة مصر , 2014 , ص 15 .

[2] – أحمد هندي , المرجع نفسه , ص 15.

[3] – عمر لطيف كريم العبيدي , التقاضي اللإلكتروني و آلية التطبيق دراسة مقارنة , مجلة تكريت للحقوق , جامعة تكريت , مجلد 1 , عدد 3 , 2017 , ص 517 .

[4] – زعزوعة نجاة , بن قلة ليلى , المحكة الإلكترونية بين المفهوم و التطبيق , مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية , مجلد4 , عدد2 , 2021 , ص 97.

[5] – صفاء أوتاني , المرجع السابق , ص 171 .

المبحث الثاني

الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني و متطلباته.

السلطة القضائية في كل دولة من دول العالم تهدق من خلال محاكمها القضائية المتخصصة لحماية حقوق الأفراد و مراكزهم القانونية , ولا يتم ذلك إلا بمواكبة الجهاز القضائي لتطورات العصر الحديث في استخدام تكنولوجيا المعلومات التي اجتاحت دول العالم و فرضت نفسها في الحياة اليومية .

التقاضي الإلكتروني يحتاج لقاعدة قانونية تنظمه يستمد منها القضاة سلطتهم في النظر للدعاوى و إصدار الأحكام و القرارات القضائية , بالتالي من خلال هذا المبحث سنستعرض الاساس القانوني للتقاضي الإلكتروني (المطلب الأول) ثم متطلبات التقاضي الإلكتروني (المطلب الثاني).

المطلب الأول : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني .

التقاضي الإلكتروني لا يمكن تطبيقه بالمنظومة القضائية دون وجود نص تشريعي ينظمه لذلك عمدت السلطات التشريعية للدول المختلفة إلى وضع نصوص قانونية تنظم استخدام تقنية الإتصال عن بعد في إجراءات التقاضي .

سيتم في هذا المطلب بيان الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في القانون الدولي (الفرع الأول) و بعد ذلك بيان الأساس القانوني لهذا الأخير في القانون الداخلي (الفرع الثاني).

الفرع الأول : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في القانون الدولي .

فكرة التقاضي الإلكتروني وجدت أساسها القانوني بالتشريع الدولي ضمن الإتفاقيات والمعاهدات الدولية , وفيما يلي بيان لأهم الصكوك الدولية التي جاءت على ذكر التقاضي الإلكتروني .

أولا : القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (162/51) في جلستها العامة الخامسة و الثمانون في 16 ديسمبر 1996 القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي

إعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي [1]، شجع هذا القانون استخدام الدعائم الرقمية بدل الورقية في التعاملات المختلفة كما عرف في المادة الثانية (ب) : " يراد بمصطلح "تبادل البيانات الإلكترونية " نقل المعلومات إلكترونيا من حاسب إلى حاسب آحر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات "[2].

ثانيا : القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية .

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم (80/56) في 12 ديسمبر 2001 القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وقد جاء في دباجة هذا القانون أن الجمعية العامة للأمم المتحدة توصي الدول بتبني قواعده وسن قوانينها بما يجعلها متوافقة معه خاصة فيما يتعلق ببدائل الأشكال الورقية للإتصال وتخزين المعلومات وتوثيقها[3]، وقد عرف القانون النموذي للتوقيعات الإلكترونية رسالة البيانات بالمادة2 (ج) منه:" رسالة البيانات بأنها تعني معلومات يتم إنشاءها أو إرسالها أو إستلامها أو تخزينها بوسائل إلكترونية أو ضوئية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التبادل الإلكتروني في البيانات أو البريد الإلكتروني..."[4].

ثالثا: نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

يعد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أول من طبقة تقنية المحادثة المرئية عن بعد في قطاع العدالة على المستوى الدولي ، إذ جاء بالمادة 69 بالبند الثاني منه: "

---

[1]- ترجمان نسيمة ، المرجع السابق ، ص 129 .

[2]- القانون النموذجي رقم 162/51 ، الصادر عن الأمم المتحدة بشأن التجارة الإلكترونية ، الصادر في 16 ديسمبر 1996

A 2(b) :" Electronic deta interchange (EDI) means the electronic transfer from computer to computer of information using an agreed standard to structure the information.''

الموقع الإلكتروني لهيأة الأمم المتحدة ، تاريخ الإطلاع 2022/09/18

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/statute-of-the-international-court-of-justice

[3]- حايطي فطيمة ، المرجع السابق ، ص 140 .

[4] - Resolution adopted n 56/80 , by general assmbly ,model law on Electronic signatures of the united nations commission on international trade law , 12 December 2001, A 2 (c) : " data message : means information generated , sent , reccived , or stored by electronic , optical or similar means including , but not limited to , electronic data interchange (EdI), electronic mail, telegram …" , p 3.

يدلي الشاهد في المحاكمة بشهادته شخصيا , إلا بالقدر الذي تتيحه التدابير المنصوص عليها في المادة 69 أو في القواعد الإجرائية و قواعد الإثبات , و يجوز للمحكمة أيضا أن تسمح بالإدلاء بإفادة شفوية أو مسجلة من الشاهد بواسطة تكنولوجيا العرض المرئي أو السمعي ..."[1].

رابعا : إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

تم إعتمادها بموجب القرار رقم (55/25) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 , سمحت هذه الإتفاقية باستعمال تقنية الفيديو لسماع الشهود أو الخبير بناءا على طلب من دولة طرف لدولة أخرى إذا لم يكن ممكنا أو مستعصيا مثول الشخص المعني بنفسه في إقليم الدولة الطرف الطالب[2] و ذلك بناءا على البند الثامن عشر من المادة الثامنة عشر[3].

خامسا : إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (58) إتفاقية لمكافحة الفساد و أجازت في فقرتها الثامنة عشر من المادة 46 للتشريعات الداخلية للدول الأطراف بعقد جلسة الإستماع بواسطة تقنية الفيديو إذا لم يكن ممكنا مثول الشخص المعني شخصيا أمام السلطة القضائية التابعة للدول الطرف المعنية[4].

---

[1] – خليل الله فليغة , يزيد بو حليطة , المحاكمة عن بعد: سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات ؟ , مجلة العلوم القانونية والسياسية , مخبر الدراسات القانونية البيئية , جامعة قالمة , مجلد12 , عدد1 , 2021 , ص 890 .

[2] – خليل الله فليغة , يزيد بو حليطة , المرجع نفسه , ص 890.

[3] -Resolution 55/25, by General Assembly , United Nations convention against transational organized crime , 15/11/2000, A 18(18) " …when an individual is in the territory of a state party and has to be heard as a witness or expert by the judicial authorities of another state party , the first state party may, at the request of the other, permit the hearing to take place by video conference if it is not possible or desirable…" , p 5.

– صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 55/02 , المتضمن التصديق بتحفظ على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية , المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة للأمم المتحدة , يوم 15 نوفمبر 2000, المؤرخ في 5 فبراير 2002 , ج.ر.ج.ج.ش.د , الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2002 , عدد 9 , ص 61 .

[4] – عمر عبد المجيد مصبح , ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء إعتماد تقنية الإتصال عن بعد في الإجراءات الجنائية في دولة الإمارات دراسة مقارنة , مجلة كلية القانون الكويتية العالمية , جامعة الكويت , الكويت ,عدد 24 , 2018, ص 392 .

سادسا : البروتوكول الإضافي الثاني للإتفاقية الأوربية للمساعدة القضائية في المادة الجزائية .

دخل حيز النفاذ بتاريخ 8 نوفمبر 2001 يهدف إلى تعزيز و تكثيف سبل التعاون القضائي بين الدول الأوربية إستنادا على توظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة في التحقيق و البحث الجنائي [1] .

وقد نص هذا البروتوكول في المادة التاسعة بالبند الأول على إمكانية عقد جلسة الإستماع عبر المحادثة المرئية عن بعد على النحو المنصوص عليه في هذا البروتوكول إذا كان الشخص المراد سماعه موجود بأراضي أحد الدول الأطراف و يتعين سماعه شخصيا أمام جهة قضائية لطرف آخر [2] .

سابعا : الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

ركزت هذه الإتفاقية في مضمونها على تقنية المحادثة المرئية عن بعد كوسيلة لسماع الشهود الذين يتعذر عليهم التواجد شخصيا أمام الجهات القضائية المختصة من جهة و من جهة أخرى قصد توفير الحماية اللازمة لهم [3] , و من ثم تم إعتماد هذه التقنية كأداة لتسهيل إجراءات جمع الأدلة المتعلقة بالشهادة إضاف إلى الحرص على سلامة الشهود و الخبراء و الضحايا [4] .

الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أثناء لجوئها لإستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد لضمان تسهيل و تسريع الإجراءات القضائية

---

[1] أنظر المادة 18/46 ,إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد , المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة , بنيويورك في 31 أكتوبر 2003 , المصادق عليها بتحفظ بالمرسوم الرئاسي رقم 128/04 , المؤرخ في 19 أفريل 2004 , ج. ر.ج .ج .ش. د , عدد 26 , الصادرة بتاريخ 16 أفريل 2004.

[1]- خليل الله فليغة , يزيد بو حليطة , المرجع السابق , ص 891.

[2] - A 9/1, Second Additional Protocol to the European convention on mutual assistance in criminal matters , Council of Europe , 8 November 2001 , p 5 .

[3]- المادة 3/36-ب : " إتاحة الإدلاء بالشهادة على نحو يكفل سلامة الشهود و الخبراء و الضحايا , و يجوز إستخدام التقنية الحديثة في هذا مجال ." , الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية , الصادرة بتاريخ 21/12/2010 , الأمانة العامة لجامعة الدول العربية , دخلت حيز النفاذ في 05/10/2013 .

-للإطلاع الرجوع للموقع الرسمي لجامعة الدول العربية : http : //www.Laportal.org

[4]- خليل الله فليغة , يزيد بو حليطة , المرجع السابق , ص 891 .

لم تغفل في نصوصها عن ضرورة إحترام القواعد الإجرائية و قواعد الإثبات , دون المساس بحقوق و ضمانات المتهم في المحاكمة العادلة [1] .

الفرع الثاني : أساس التقاضي الإلكتروني بالقانون الداخلي .

إعتمدت الدول المتقدمة على تقنيات التقاضي الإلكتروني في زمن معتبر بإعتبارها دولا سايرت العولمة خاصة في مجال المعلوماتية و التقنية كأسلوب لتحسين سير المرفق العام , بعكس الدول العربية التي لا يزال إستخدامها للتقنيات التكنولوجية محتشما مقارنة بنظيرتها الغربية .

ضمن هذا الفرع سنتطرق لأبرز الدول التي لاقت نجاحا في تجسيد و تفعيل و تفعيل التقاضي الإلكتروني منظامها القضائي على أرض الواقع وفق أساسها القانوني الذي إعتمدته .

أولا : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني بالدول الغربية .

تعد الدول الغربية مهد هذا النظام , و هي أول من جسدته فعليا ذلك أنها أكثر تطورا من الناحية التكنولوجية و الخدماتية , من بين أهم الدول التي إعتمدت نظام التقاضي الإلكتروني ما يلي :

1- التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية .

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الرائد في صناعة البرمجيات و أنظمة التشغيل , مما جعل لها الدور الأبرز في مجال التقاضي الإلكتروني [2].

أول ما ظهرت فكرة التقاضي الإلكتروني بالولايات المتحدة إرتبطت بالمنازعات التجارية الإلكترونية التي أسفر عنها ظهور التحكيم الإلكتروني سنة 1996 والذي تم إرساء دعائمه من قبل أساتذة مركز القانون و أمن المعلومات , و قد عملت مختلف المحاكم

[1] - خليل الله فليغة , يزيد بو حليطة , المرجع السابق , ص 891 .

[2] - محفوظ عبد القادر , سويقي حورية , إنعكاسات المعلوماتية على الوضيفة القضائية للدولة , المجلة المصرية للدراسات القانونية و الإقتصادية , صادرة عن دار المنظومة , مصر , عدد 3 , 2015 , ص 144 . للإطلاع المقال موجود على الرابط : http://search.mandumah.com

على تطوير إجراءات التقاضي و إنشاء قواعد للبيانات و استحداث الملفات الإلكترونية للمحاكم سنة 2000[1].

إلى غاية ظهور التقاضي الإلكتروني على أرض الواقع أول مرة بولاية كاليفورنيا بمبادرة من المكتب الإداري للمحاكم بمشروع محاكم الملفات الإلكترونية و التقنية المعيارية , ليتم تبني هذا المشروع من طرف المجلس القضائي لولاية كاليفورنيا بقانون يحدد طريقة دفع الرسوم إلكترونيا و يسمح للمحاكم بتسجيل الدعاوى و الرد عليها إلكترونيا [2], بينما سمحت مختلف التشريعات باستخدام تقنية الإتصال عن بعد خاصة فيما يتعلق بسماع أقوال الشهود و المجني عليهم [3].

كما و أجاز قانون ولاية واشنطن في القانون الفرعي (2809/ج) قبول شهادة الطفل تحت سن العاشرة عن طريق دائرة تلفزيونية مغلقة , وقد جاء في نص المادة 34/أ من قانون الإجراءات المدنية الفدرالي صراحة أنه يجوز تقديم الشهادة مخزنة إلكترونيا على أية وسيلة إلكترونية بحيث يمكن أن تكون مصدرا للمعلومات [4].

2- التقاضي الإلكتروني في بريطانيا .

بالنسبة للقانون الإنجليزي فقد أورد قانون العدالة الجنائية لعام 1988 بالمادة 32 الأخذ بتقنية الإتصال المرئي المسموع المباشر بين قاعات المحكمة بغية تسهيل أداء و نقل شهادة الشهود خاصة ما تعلق بالأطفال [5].

كما أجاز قانون الإجراءات المدنية إمكانية اللجوء لاستخدام المستندات الإلكترونية في التقاضي مع إلتزام كل طرف بكيفية حفظ المستند الرقمي قبل عقد أول جلسة بأربعة عشر يوما[6].

---

[1]- زعزوعة نجاة , بن قلة ليلي , المرجع السابق , ص 144 .
[2]- محفوظ عبد القادر , سويقي حورية , المرجع السابق , ص 144 .
[3]- عمر عبد المجيد مصبح , المرجع السابق , ص 393 .
[4]- أحمد هندى , المرجع السابق , ص 45 .
[5]- عمر عبد المجيد مصبح , المرجع السابق , ص 395 .
[6]- أحمد هندى , المرجع السابق , ص 57 .

3- التقاضي الإلكتروني في سويسرا .

بسويسرا صدر قانون 5 ديسمبر 2006 الذي أقر صحة الإتصالات الإلكترونية بين المحكمة الفدرالية والخصوم أو تلك الإتصالات الإلكترونية التي تجري بينها و بين سلطات الدول الأخرى شريطة إحترام الإتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها , مع تناول المادة الثانية من ذات القانون المقصود بالأعمال القضائية المسموح القيام بها عبر الآليات الإلكترونية وتركيزها على حماية المستند الإلكتروني ضد كل مستخدم غير مرحص له بالدخول إلى ملفات القضايا الإلكترونية و كذا الإعتراف بصحة التوقيع الإلكتروني و حجيته[1].

ثانيا : الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني بالدول العربية .

بخلاف الدول الغربية التي إعتمدت على التقنيات الحديثة في تسير مرافقها , فإن الدول العربية لازالت تخطو خطوة خجولة في هذا المجال و ذلك إما لخشيتها من توابع أعتماد التقنية الحديثة أو عدم توافر الإمكانيات اللازمة لها .

فيما يلي سيتم ذكر بعض الدول العربية التي لجأت لاستعمال هذه التقنيات التكنولوجية في تسسير عمل جهازها القضائي .

1- التقاضي الإلكتروني في الإمارات .

إبتداءا من عام 2008 شرع العمل بوزارة العدل الإماراتية في مشروع التحول الإلكتروني و قد قطعت الدولة شوطا كبيرا فيه , إذ أصبح بالإمكان قيد القضايا رقميا بجميع المحاكم إضافة إلى دفع مصاريف التقاضي إلكترونيا [2].

بموجب القانون رقم 05 لسنة 2017 تم إعتماد تقنية الإتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية , وعرفت المادة الأولى منه هذه التقنية و أوضحت بالمادة الثانية نطاق تطبيقها بنصها على : " للجهة المختصة استخدام تقنية الإتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية

---

[1]- أمل فوزي أحمد عوض , إلكترونية إجراءات التقاضي بالنظم القضائية المقارنة , المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية , جامعة عين الشمس , مصر , مجلد 5 , عدد 1 , 2021 , ص 11 .

[2]- عبد العزيز بن سعد الغانم , المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة , دار جامعة نايف للنشر , السعودية , 2017 ص176.

مع النتهم أو المجني عليه أو الشاهد أو المحامي أو الخبير أو المترجم أو المدعي بالحق المدني أو المسؤول عن الحق المدني "[1].

وفي إمارة دبي تم وضع نظام إلكتروني للنيابة العامة يسهل على المتقاضين تسجيل شكواهما و متابعتها رقميا و هذا النظام مرتبط إلكترونيا بنظام إدارة القضايا الجنائية الإلكتروني [2].

2- التقاضي الإلكتروني في السعودية .

تعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية عملت بآلية التقاضي الإلكتروني إبتداءا من تسجيل الدعوى إلكترونيا و دفع مصاريفها القضائية عن بعد إلى غاية إصدار الحكم القضائي [3].

ولقد أرست وزارة العدل السعودية جملة من الإجراءات الإلكترونية أتاحت لجميع المتعاملين القضائيين سهولة متابعة قضاياهم إلكترونيا بإستخدام الحواسيب و الهواتف الذكية مع تطبيق الإتصال المرئي المسموع في أزيد من أربعين محكمة [4], كما ونصت المادة الثانية عشر من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 121 سنة 2000 على أنه : " يتم التبليغ بواسطة المحضرين بناءا على طلب الخصم أو إدارة المحكمة أو أمر القاضي ... و يجوز التبليغ بواسطو صاحب الدعوى إذا طلب ذلك ." و بالتلي نجد المشرع السعودي أجاز التبليغ المباشر بواسطة المدعي غير أنه لم يشترط وسيلة معينة للإعلان المباشر [5] .

---

[1]- لريبي نيبية , ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء إعتماد تقنية الإتصال عن بعد , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق , تخصص قانون جنائي و علوم جنائية , كلية الحقوق و العلوم السياسية و جامعة الدكتور مولاي الطاهر, سعيدة, 2021/2020 , ص 37 .

[2]- أحمد هندى , المرجع السابق , ص 65 .

[3]- أمل فوزي أحمد عوض , المرجع السابق , ص 14 .

[4]- عمارة عبد الحميد , التقاضي الإلكتروني عن بعد "دراسة مقارنة " , مجلة العلوم الإجتماعية , جامعة جزائر 1 , مجلد 5 , 2018 , ص 587 .

[5]- أحمد هندى , المرجع السابق , ص 59 .

3-التقاضي الإلكتروني في المغرب .

التقاضي الإلكتروني يستمد أساسه القانوني في التشريع المغربي من المرسوم رقم 2-20-292 المتعلق بسن مقتضيات حالة الطوارئ الصحية , بحيث تعمل الحكومة على إتخاذ متلف التدابير الإجرائية اللازمة خلال فترة إعلان حالة الطوارئ المقترنة بالظروف الصحية الناتجة عن تفشي جائحة وباء كورونا[1] .

كما أجاز قانون الإجراءات المدنية إمكانية اللجوء لاستخدام المستندات الإلكترونية في التقاضي مع إلتزام كل طرف بكيفية حفظ المستند الرقمي قبل عقد أول جلسة بأربعة عشر يوما[2].

المطلب الثاني : متطلبات التقاضي الإلكتروني .

إلى جانب ضرورة وجود نصوص تشريعية تنظم التقاضي الإلكتروني فإن تطبيق هذا النظام يحتاج أيضا إلى توافر مقومات بشرية قادرة على التعامل مع التقنية التكنولوجية وكذلك المقومات التقنية التي يعتمد عليها نظام التقاضي الإلكتروني لقيامه و تجسيده في الواقع المعاش .

في هذا المطلب سنتطرق إلى المقومات التقنية (الفرع الأول) وكذا المقومات القانونية (الفرع الثاني) التي يرتكز عليها في تجسيد التقاضي الإلكتروني ثم المقومات البشرية (الفرع الثالث) .

الفرع الأول : المقومات التقنية .

يقصد بها العتاد المادي و المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق التقاضي الإلكتروني مثل الأجهزة والمعدات الإلكترونية و شبكة الإنترنت[3], إذ تمثل البنية التحتية لنظام التقاضي الإلكتروني و هي كالآتي :

---

[1] - حنان المنيعي , تقنية المحاكمة عن بعد : أية ضمانات لمبادئ المحاكمة العادلة , مجلة القانون و الأعمال , تاريخ الإطلاع 2022/09/10 ,
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:bZakE7_3V1IJ:https://www.droitetentreprise.com/+&cd=1&hl=ar&ct=c

[2] - أحمد هندى , المرجع السابق , ص 57 .

[3] - بن عيرد عبد الغني , بضياف هاجر, التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات , مجلة الدراسات والبحوث القانونية, جامعة إكس مرسيليا, جامعة أبو بكر بلقايد, فرنسا, تلمسان , مجلد 6, عدد 2 , 2021 , ص21.

أولا : أجهزة الحاسب الآلي .

جهاز إلكتروني يتسم بالسرعة والدقة في تنفيذ الأعمال المرادة منه , يقوم باستقبال البيانات الإلكترونية وتخزينها ومعالجتها بكيفيات دقيقة منظمة و إظهارها للمستخدم بصورة أكثر تبسيطا[1] .

بحيث لا يتصور رفع الدعوى و إيداعها أو تبادل العرائض و الأوراق القضائية اللازمة بين أطراف الخصومة القضائية بدون وجود جهاز الحاسب اللآلي [2] .

ثانيا : إنشاء شبكة داخلية .

و هي شبكة داخلية أشبه بإنترنت مصغر يعمل على ربط جميع أقسام و قاعات المحكمة ببعضها البعض , و يمكن جميع العاملين بالمحكمة من الإتصال ببعضهم آليا و نقل البيانات وملفات الدعاوى بينهم إلكترونيا دون مغادرة مكاتبهم [3] .

تجهز قاعة المحاكمة بحاسوب رئيسي يظهر ملف الدعوى ,كما وتوزع حواسيب بأماكن مختلفة بالمحكمة وتكون مرتبكة بالحاسوب الرئيسي الخاص بالقاضي الذي بواسطته يستطيع الإطلاع على ملف الدعوى وتسجيل الإجراءات المتخذة تسجيلا بصريا ويظهر ملف الدعوى على الأجهزة الموزعة داخل القاعة ولدى الحاضرين إفتراضيا خارج قاعة المحكمة[4] .

ثالثا : إنشاء السجل الإلكتروني .

أرشفة جميع ملفات الدعاوى وما يتصل بها من أوراق قضائية وكل مراحل الدعوى من تاريخ تسجيلها إلى غاية صدور الحكم القضائي [5] .

---

[1] – عيسات إبتسام , النظام القانوني للمحكة الإلكترونية , مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر , تخصص الإدارة و المالية كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية , جامعة زيان عاشور , الجلفة , 2017/2016 , ص 21 .

[2] – زيان محمد , التقاضي الإلكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة " جائحة كورونا أنموذجا " , المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية , جامعة الجزائر 1 , مجلد 58 , عدد 2 , 2021 , ص 281 .

[3] – زيدان محمد , المرجع نفسه , ص 281 .

[4] – عصماني ليلى , المرجع السابق , ص 219 .

[5] – أشرف جودة محمد محمود , المرجع السابق , ص 85 .

يتم حفظ البيانات وفق شكلين الأول يخص العرائض القضائية المتبادلة بين أطراف الدعوى والثاني يخص المحاضر الإلكترونية التي تدون جميع مراحل و إجراءات المحاكمة [1] .

رابعا : إنشاء موقع للمحكمة على شبكة الإنترنت.

يعتبر الموقع الإلكتروني بوابة إفتراضية للمحكمة , إذ يتيح لكل شخص الإتصال القضية أو الدعوى للإطلاع عليه و حضور الجلسات إفتراضيا و السير في الإجراءات القضائية دون الحاجة للتنقل و التواجد الشخصي للمعني بالأمر , كما و تتيح للمتقاضي ميزة الإتصال بموظفي المحكمة وطرح إستفساراته عليهم مما يختصر عليه الوقت المال و الجهد [2] .

خامسا : إنشاء بريد إلكتروني .

يعد البريد الإلكتروني الوسيط الرقمي الذي يعتمد عليه في تسيير إجراءات التقاضي الإلكترونية , ذلك أنه يتيح إمكانية إرسال و إستقبال البيانات المختلفة و التي تتمثل في رسائل بالكتابة أو الصوت أو الصورة كما و تتيح إمكانية حفظ أو تحرير أو إرسال هذه الرسائل أو طباعتها , وهذه الرسائل في مجال التقاضي الإلكتروني تتعلق بتسجيل الدعوى أو تلقي أو إرسال تبليغات قضائية أو أحكام قضائية أو عرائض و غيرها [3] .

سادسا : الحماية المعلوماتية للبيانات الإلكترونية .

بإعتبار التقاضي الإلكتروني لا يقوم إلا بمنظومة معلوماتية تكون مستودعا إفتراضيا يتضمن مختلف المعلومات المهمة فإن , هذا السجل الإلكتروني (قاعدة البيانات) يحتاج لحماية فنية تتمثل في تفعيل التطبيقات الإلكترونية التي تعمل على تعطيل أية عملية قرصنة أو تعدي على هذه المنظومة المعلوماتية [4] .

---

[1]- أشرف جودة محمد محمود , المرجع نفسه , ص 85 .

[2]- حايطي فاطيمة , المرجع السابق , ص 142 .

[3]- ترجمان نسيمة , المرجع السابق , ص 130 .

[4]- عطار نسيمة , رهانات تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في ترقية خدمات مرفق القضاء , مجلة الدراسات الإعلامية , المركز الديمقراطي العربي , ألمانيا , عدد6 , 2016 , ص 161 .

تتم الحماية المعلوماتية بتشفير بيانات المعلومات والتأكد من شخصية المرسل أو المستقبل وذلك بتزويد الأشخاص المخول لهم الدخول لهذا الموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة بإسم مستخدم وكلمة مرور خاصة بهم إضافة لحفظ نسخ إحتياطية لهذه البيانات .

الفرع الثاني: المقومات القانونية .

المقصود بها توفير حماية قانونية متضمنة في تشريعات تجرم التعدي على هذه البيانات الإفتراضية, ويتمثل هذا التعدي في مختلف الجرائم الإلكترونية التي تنتهك أمن و سرية المستندات الإلكترونية للمحكمة [1] .

أولا : جريمة الدخول إلى منظومة معلوماتية .

الدخول إلى منظومة معلوماتية هو: " عملية إختراق و دخول غير مصرح به إلى أجهزة غير وشبكاتهم الإلكترونية, ويتم هذا الإختراق بواسطة برامج متطورة يستخدمها كل من يملك خبرة في إستعمالها" [2] والدخول هنا لا يقصد به الدخول المادي إلى مكان تواجد الحاسوب وإنما الدخول المعنوي إلى النظام المعلوماتي بوسائل فنية, ويتحقق فعل الدخول متى ما الجاني إلى النظام كله أو جزئه كأن يتعدى الجزء المسموح له بالولوج فيه إلى جزء غير مسموح له فيه بذلك [3] .

ثانيا : جريمة البقاء غير المرخص به في منظومة معلوماتية .

" يقصد بفعل البقاء غير المشروع داخل النظام المعلوماتي هو التواجد داخل هذا النظام بالمخالفة لإرادة الشخص صاحب هذا النظام أو من له السيطرة عليه "[4] , ونكون أمام هذه الجريمة عندما يجد الشخص نفسه داخل النظام المعلوماتي عن طريق الخطأ أو

[1] – عطار نسيمة , المرجع السابق , ص 168 .

[2] – خالد ممدوح إبراهيم , أمن الجريمة الإلكترونية , الدار الجامعية , مصر , 2008 , ص 84 .

[3] – عمر حسين علي الدليمي , الحماية القانونية للمستند الإلكتروني دراسة مقارنة , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , تخصص القانون العام , كلية الحقوق , جامعة الشرق الأوسط , عمان , 2019 , ص 50 .

[4] – نهلا عبد القادر المومني , الجرائم المعلوماتية , دار الثقافة للنشر و التوزيع , عمان , 2010 , ص 161 .

الصدفة إلا أنه يقرر البقاء داخل النظام و عدم قطع الإتصال به رغم علمه بأن بقاءه فيه غير مرخص [1] .

الفرع الثالث : المقومات البشرية .

تتمثل في الإطار البشري المكون من مجموع المتخصصين بالمجال الفني والتقني والقانوني والذين يكلفون بتطبيق التقاضي الإلكتروني, بحيث يتعين على المتعاملين مع قطاع العدالة من محامين وقضاة وغيرهم من الموظفين المعنيين أن يكونوا على دراية بكيفيات تسيير هذه الوسائل التكنولوجية و التعامل معها [2] .

أولا : قضاة متخصصون في مجال التقاضي الإلكتروني .

يصطلح عليه إسم "القضاة المعلوماتيون" و هم مجموعة من القضاة يباشرون إجراءات التقاضي عن بعد من خلال الموقع الإلكتروني للمحكمة, إذ يقوم القاضي المعلوماتي بتسيير الجلسة عن طريق التواصل إلكترونيا مع مجموعة من الموظفين المؤهلين في العمل الحاسوبي لتهيئة أطراف الخصومة ومباشرة المحاكمة بحيث يستمع لهم القاضي صوتا و صورة أثناء تأديتهم لمرافعتهم إلكترونيا [3] .

لذلك ينبغي على القاضي في هذا الصدد أن يكون على دراية بالعلوم المعلوماتية و كيفية التعامل مع الوسائط الإلكترونية , كما ينبغي تدريبه على إستخدامها في إطار إنشاء دورات تكوينية في هذا المجال .

ثانيا : كتبة المواقع الإلكترونية .

هم كتاب الضبط الذين خضعوا لدورات تكوينية مكثفة في البرمجة ونظم الإدارة المعلوماتية وتصميم المواقع وأبرز المهام التي تقع على عاتقهم تسجيل الدعاوى وبرمجتها في جدول مواعيد والتأكد من إبلاغ الأطراف بمواعيد الجلسات والتحقق من هويتهم [4] .

---

[1] – ونوغي نبيل , الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري , مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية , جامعة زيان عاشور, الجلفة , مجلد 4 , عدد 3 , سبتمبر 2019 , ص 134 .

[2] – بن عيرد عبد الغني , بضياف هاجر , المرجع السابق , ص 16 .

[3] – حايطي فاطيمة , المرجع السابق , ص 143 .

[4] – حازم محمد الشرعة , المرجع السابق , ص 62 .

ثالثا : إدارة المواقع و البرمجيون .

هم مجموعة من الفنيين في مجال البرمجيات وصيانة شبكات الحاسب الآلي ويعملون على الأجهزة التقنية, يكمن دورهم في متابعة إجراءات المحاكمة و إصلاح الأعطال التي من الممكن أن تحدث للأجهزة و المعدات و كذلك إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث الأخطاء الفنية التي تربك و تعطل العمل , إضافة إلى محاولات الدخول إلى لموقع المحكمة و عمليات القرصنة و كذا تأمين النظام من الفيروسات [1] .

رابعا : المحامي المعلوماتي .

نعني به المحامي الذي له الحق في تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الإلكترونية و هو ما يختلف عن كتبة الضبط أو القضاة إذ يلزمه هو الآخر أن يكون على دراية بعلوم الحاسوب و نظم الإتصال, مع ضرورة تمكنه من الوصول إلى مختلف المعدات الحاسوبية اللازمة لأداء مهامه كمحامي إلكترونيا [2] .

خاتمة :

لا شك أن تطبيق التقاضي الإلكتروني يشكل خطوة نحو تطبيق العدالة الإجرائية بصورة أدق و على نحو أكثر فاعلية من التقاضي في شكله التقليدي , و ذلك نتيجة لإعتماد التقاضي الإلكتروني على الدعامة الرقمية و قيامه على الإستعانة بالوسيط الإلكتروني في تسيير و أداء إجراءاته .

من خلال هذه الدراسة تتضح لنا مجموعة من النتائج هي كالآتي :

1- **التقاضي الإلكتروني يقوم على أساس استخدام الوسيط الإلكتروني في جميع معاملاته ومراحله .**

2- **استغناء التقاضي الإلكتروني عن الدعامة الورقية وإستبدالها بأخرى رقمية والإضفاء عليها حجية و حماية قانونية .**

[1] - أشرف جودة محمد محمود , المرجع السابق , ص 81 .

[2] - ترجمان نسيمة , المرجع السابق , ص 132 .

3- تحقيق العديد من المزايا من خلال التقاضي الإلكتروني أهمها سرعة وسهولة الإجراءات القضائية على نحو يختصر الوقت و الجهد على المتقاضين من جهة وعلى أفراد الجهاز القضائي من جهة أخرى .

5- يلعب التقاضي الإلكتروني دورا كبيرا في حماية الشهود والحفاظ على سرية هويتهم.

6- تجسيد التقاضي الإلكتروني يحتاج لوجود أرضية رقمية ثابتة و آمنة, دون إغفال المورد البشري الذي ينبغي أن يكون أكثر دراية باستعمال التقنة الحديثة .

التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة تتمثل في :

1- عقد دورات تعليمية تدريبية للعاملين بقطاع العدالة للتمكن من استعمال التقنيات التكنولوجية التي يعتمد عليها التقاضي الإلكتروني في تطبيقه .

2- تضمين مادة التقاضي الإلكتروني ضمن المناهج التعليمية بشكل يجعل طلبة الحقوق أكثر دراية و خلق قاعدة أساسية يقوم عليها التقاضي الإلكتروني بإعتبارهم النواة الإساسية لمختلف الوظائف القضائية .

3- توفير بنية تحتية قوية تساعد على تفعيل التقاضي الإلكتروني من خلال تجهيز قاعات المحاكم بتقنيات حديثة ذات دقة عالية و تحسين جودة تدفق شبكة الإنترنت حتى يتمكن المواطنون من الإستفادة من الخدمات الرقمية .

5- القضاء على الأمية الإلكترونية بإدراج مادة الإعلام الآلي ضمن البرامج التعليمية بصورة تمكن الأفراد من إكتساب قاعدة أساسية للتعامل مع الخدمة الإلكترونية المقدمة .

6- العمل على سن نصوص قانونية أكثر دقة لتطبيق التقاضي الإلكتروني والسعي على أن تكون مقاربة للواقع العملي المعاش ومكملة لنقائصه ومعالجة لمشاكله.